



تقييم الأداء المالي لشركة مطاحن وسط وغرب الدلتا

مراد زكي موسى، وفتحية رضوان سالم، والسيد محمد عطاالله^(١)، ومنى محمد توفيق

قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة كفر الشيخ، و^(١) قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة دمياط، مصر

يستهدف البحث دراسة وتحليل وتقييم الأداء المالي لشركة مطاحن وسط وغرب الدلتا خلال الفترة (٢٠١٧-٢٠٢١)، وقد تبين من تقدير مؤشرات السيولة والجدارة الإئتمانية انخفاض المتوسط السنوي لكل من نسب التداول والسيولة بحوالي ١,١٩، ١,١٣ مرة على الترتيب، مما يدل على انخفاض قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المالية قصيرة الأجل، كما تبين من تقدير مؤشرات الربحية ارتفاع المتوسط السنوي للعائد على المبيعات، العائد على حقوق الملكية العائد على الاستثمار، والعائد على إجمالي الأصول بنحو ٤٣,١٨%، ٩٦,٣٥%، ٥٤,٥٣%، ١٦,١٥% على الترتيب، كما تبين من تقدير مؤشرات الكفاءة إلي أن الشركة ذو كفاءة في توليد مبيعات من أصولها الثابتة والمخزون وحقوق الملكية ورأس المال المستثمر وانخفاض كفاءتها في توليد المبيعات من الأصول المتداولة وإجمالي الأصول، كما تبين من تقدير مؤشرات المديونية ارتفاع المتوسط السنوي لنسبة إجمالي الخصوم إلى حقوق الملكية وإجمالي الخصوم إلى إجمالي الأصول مما يدل على انخفاض مقدرة الشركة على تمويل أصولها من مصادرها الذاتية واعتماد الشركة على التمويل الخارجي.

الكلمات المفتاحية: التقييم المالي، تقييم الأداء، مؤشرات النسب المالية، الربحية، مؤشرات السيولة، مؤشرات الكفاءة، الصناعات الغذائية.

المقدمة

القومي الإجمالي بقيمة مضافة قدرها ١٨ مليار دولار، وحجم استثمارات يزيد عن ٥٠٠ مليار جنيه لعدد ١٨ ألف منشأة غذائية بالقطاع الرسمي، ويساهم بنسبة ١٤% من إجمالي القطاع التصديري، كما يستوعب ٢٣,٥% من طاقة العمل، بما يوفر حوالي ٧ ملايين فرصة عمل، ويضم هذا القطاع صناعة السكر والحلوي والشوكولاتة، المياه والمشروبات والعصائر، الألبان ومنتجاتها، الأغذية الخاصة والخميرة والإضافات الغذائية، اللحوم والدواجن والأسماك، الزيوت والدهون النباتية، الخضر والفاكهة والمنتجات الغذائية المتنوعة.

ويعتبر تقييم الأداء المالي من أهم الأساليب التي يمكن استخدامها للحكم على مدى نجاح أو فشل السياسات التي

يعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات الإنتاجية في كافة مراحل التنمية التي تقوم بها اقتصاديات الدول خاصة الدول النامية، فالقطاع الزراعي هو قطاع ديناميكي قادر على النمو السريع المستدام فهو مصدر للدخل، (العدوي، وآخرون، ٢٠١٩)، كما أنه يمثل المصدر الرئيس للأمن الغذائي من سلع الغذاء الاستراتيجية وتحسين مستوى السكان الريفيين ومحور من محاور التنمية الريفية. (بديوي، ٢٠١٩).

ويعد قطاع الصناعات الغذائية أحد أهم القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد القومي في مصر، حيث ساهم في الناتج

*Corresponding author e-mail: maiarali2010@yahoo.com

Received: 16/01/2023; Accepted: 24/02/2023

DOI: 10.21608/JSAS.2023.187899.1391

©2023 National Information and Documentation Center (NIDOC)

سجلات شركة مطاحن وسط وغرب الدلتا، بالإضافة إلي الرسائل العلمية والأبحاث ذات الصلة بموضوع البحث.

النتائج البحثية:

أولاً: تحليل الوضع الراهن للصناعات الغذائية في مصر

١- مساهمة الصناعات الغذائية في الناتج المحلي الإجمالي:

تعتبر الصناعات الغذائية ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعبر عن دور هذه الصناعات في خدمة الاقتصاد الوطني، وتبين من بيانات جدول رقم (١) أن مساهمة الصناعات الغذائية في الناتج المحلي الإجمالي لمصر بلغت نحو ٧,٨% في عام ٢٠٠٥ في حين بلغت في عام ٢٠٢٠ نحو ١٠,٥% بزيادة بلغت نحو ٢,٤%، وبمعدل نمو سنوي قدر بنحو ٢,٣%، بمتوسط ٨,٧%.

وبدراسة الاتجاه الزمني العام لمساهمة الصناعات الغذائية في الناتج المحلي الإجمالي في جمهورية مصر العربية تبين من نتائج جدول رقم (٢)، أنها تتخذ اتجاهًا عامًا متزايدًا ومعنوي إحصائياً عند مستوى المعنوية المألوف بمعدل نمو سنوي متزايد بلغ نحو ٢,١%، حيث بلغت قيمة F المحسوبة نحو ٤٠٧,٢٩، وهي أكبر من مثلثتها الجدولية عند مستوى معنوية ٠,٠١، كما بلغت قيمة معامل التحديد R^2 نحو ٠,٩٦٩، مما يعني أن نحو ٩٦,٩% من التغيرات يعكسها عنصر الزمن.

٢- عدد العمالة في قطاع الصناعات الغذائية:

تعتبر العمالة هي أحد أهم الركائز التي يركز عليها قطاع الصناعات الغذائية في مصر، وأن العمالة المصرية المسجلة في قطاع الصناعات الغذائية بجمهورية مصر العربية بلغت في عام ٢٠٠٥ نحو ٥ مليون عامل، في حين بلغت في عام ٢٠٢٠ نحو ٧ مليون عامل، بزيادة قدرها ١,١٨% من إجمالي العمالة، وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو ٢,٨%، بمتوسط بلغ نحو ٣,٩ مليون عامل كما هو موضح بالجدول رقم (١).

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لتطور عدد العمالة في قطاع الصناعات الغذائية، تبين من بيانات الجدول رقم (٢)، أنها تتخذ اتجاهًا عامًا متزايدًا ومعنوي إحصائياً حيث بلغت قيمة F المحسوبة نحو ٢٣,٣١، وهي أكبر من مثلثتها الجدولية عند مستوى معنوية المألوفة، كما بلغت قيمة معامل التحديد R^2 نحو ٠,٦٤٢، مما يعني أن نحو ٦٤,٢% من التغيرات يعكسها عنصر الزمن.

ترسمها الشركات وكذا الحكم على مدى كفاءة إدارة كل شركة. (سالم وآخرون ٢٠٢١).

مشكلة البحث:

تعاني المؤسسات الاقتصادية بصفة عامة والعاملة منها في المجال الغذائي بصفة خاصة من انخفاض الكفاءة المالية بالإضافة إلي عدم قدرتها على إدخال البيانات والمعلومات المالية كمداخل هامة في تقييم الأداء ، ويشير الوضع الحالي لشركة وسط وغرب الدلتا إلي العديد من مظاهر الخلل وعدم التوازن في البيانات المالية المتمثلة في المؤشرات المالية، حيث أصبح من الضروري علي الشركة أن تحسن من أدائها الحالي لتحافظ على تواجدتها المستقبلي في الأسواق.

أهداف وأهمية البحث:

يستهدف البحث بصفة أساسية تقييم أداء القطاع الغذائي في مصر من خلال عدة أهداف فرعية منها أولاً: دراسة تحليل الوضع الراهن للصناعات الغذائية في مصر ثانياً: الأهمية النسبية لمنتجات الصناعات الغذائية في مصر ثالثاً: دراسة تطور الصادرات والواردات لأهم الصناعات الغذائية في مصر ورابعاً: تحليل وتقييم الأداء المالي باستخدام المؤشرات المالية لشركة مطاحن وسط وغرب الدلتا للصناعات الغذائية خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ كدراسة حالة، وتأتي أهمية الورقة البحثية من الناحية التطبيقية في تقييم أداء الشركة كأحدى الشركات التابعة للشركة القابضة للصناعات الغذائية ويبلغ قيمة رأس مال الشركة حوالي ستة مليارات جنيه مصري، ويتبع الشركة القابضة عدد ٣٦ شركة.

الأسلوب البحثي:

اعتمد البحث على استخدام أساليب التحليل الوصفي والكمي، والمتوسطات والنسب المئوية، وتم الإستعانة بمعادلات الإنحدار البسيط في الصورة الآسية لتقدير معادلات النمو، وكذلك إجراء التقييم الأداء المالي Financial Ratios Analysis من خلال تقدير عدة معايير منها: مؤشرات السيولة والجدارة الإئتمانية، ومؤشرات الربحية وكذلك مؤشرات الكفاءة.

مصادر البيانات

اعتمد البحث في تحقيق أهدافه على البيانات المنشورة المتمثلة في اتحاد الصناعات المصرية، الجهاز المركزي للتعينة العامة والإحصاء، وغير المنشورة المتمثلة في

جدول (١): الأهمية الاقتصادية لقطاع الصناعات الغذائية في مصر خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٢٠.

السنوات	مساهمة الصناعات الغذائية في الناتج المحلي الإجمالي %	عدد العمالة (مليون عامل)
2005	7.8	5
2006	7.8	3.5
2007	7.9	5.2
2008	7.9	5.3
2009	8.1	5.6
2010	8.2	5.6
2011	8.4	5.7
2012	8.6	5.8
2013	8.7	5.8
2014	9.2	5.8
2015	9.4	5.9
2016	9.6	6.1
2017	9.7	6.4
2018	9.8	6.6
2019	10.2	6.8
2020	10.5	7.00
المتوسط	8.7	3.9

المصدر: اتحاد الصناعات المصرية، سجلات بوزارة التأمينات الاجتماعية.

جدول (٢): معادلات الاتجاه الزمني لتطور الأهمية الاقتصادية لقطاع الصناعات الغذائية في مصر خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٢٠.

المتغيرات	المعادلة	مقدار النمو	R ²	F
مساهمة الصناعات الغذائية في الناتج المحلي الإجمالي	$\hat{Y}_{it} = e^{2.0+0.02 X_{it}}$ (20.18)* (215.68)*	2.1	0.969	407.29*
عدد العمالة	$\hat{Y}_{it} = e^{1.5+0.02 X_{it}}$ (4.83)* (28.63)*	2.8	0.642	23.31*

* = معنوي عند مستوى معنوية ٠,٠٥
 \hat{Y}_t = القيمة التقديرية للمتغير التابع.
 $X_t =$ الزمن، $i = (١, ٢, ٣, \dots, ١٩)$.
 $R^2 =$ معامل التحديد
 المصدر: حسب من نتائج التحليل الإحصائي لبيانات جدول رقم (١).
 القيمة بين القوسين تشير إلى قيمة (t) المحسوبة.

إجمالي الزيوت نحو ١١٥٣,٧ مليون دولار في عام ٢٠١٥،
 في حين بلغ ١١٩٥٨٢,٧ مليون دولار في عام ٢٠١٩
 خلال نفس الفترة، وبلغ إجمالي منتجات الألبان نحو
 ٧٢٩٨,٣٣ مليون دولار في عام ٢٠١٥، وقدر بنحو
 ١٠٧٨٥,٤ مليون دولار في عام ٢٠١٩ خلال فترة الدراسة.

ثانياً: الأهمية النسبية لمنتجات الصناعات الغذائية في

مصر

توضح بيانات جدول رقم (٣)، الأهمية النسبية لمنتجات
 الصناعات الغذائية في مصر خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٩،
 حيث تبين أن متوسط إجمالي منتجات الخضر والفاكهة بلغ
 نحو ٤٨١٤,٢٢ مليون دولار في عام ٢٠١٥، وبلغ نحو
 ٤٧٣٧,٥ مليون دولار في عام ٢٠١٩، وقدر متوسط

جدول (٣): الأهمية النسبية لمنتجات الصناعات الغذائية في مصر خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠١٩).

(القيمة بالمليون دولار)			
السنوات	إجمالي منتجات الخضر والفاكهة	إجمالي منتجات الزيوت	إجمالي منتجات الألبان
2015	4814.22	11053.7	7298.33
2016	4709.03	9865.15	10764.5
2017	4727.1	11888.7	10764.6
2018	4738.9	11946.1	10785.2
2019	4737.5	11982.7	10785.4

المصدر: جُمعت وحُسبت من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرات متفرقة.

ثالثاً: دراسة تطور الصادرات والواردات لأهم الصناعات الغذائية في مصر.

١- تطور قيمة صادرات الصناعات الغذائية المصرية:

اتضح من بيانات جدول رقم (٤)، أن متوسط قيمة صادرات الصناعات الغذائية المصرية قد بلغ نحو ٣٤٢٦,١٣ مليون دولار خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥، بحد أقصى بلغ نحو ٤٨٦٩ مليون دولار في عام ٢٠٢٠ يمثل نحو ١٤٢,١٪ من المتوسط، وبحد أدنى بلغ نحو ٧٢١ مليون دولار عام ٢٠٠٣ يمثل نحو ٢١,١٪ من المتوسط العام، كما تساهم الصادرات بالقطاع الغذائي من إجمالي الصادرات المصرية بنسبة ١٣,٩٢٪ كمتوسط للفترة ٢٠٠٥-٢٠٢٥، بحد أقصى ٢٠,٩٢٪ عام ٢٠١٥، وحد أدنى ٥,٢٤٪ عام ٢٠٠٦.

ويتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لتطور قيمة صادرات الصناعات الغذائية المصرية، تبين من بيانات جدول رقم (٥)، أنها تتخذ اتجاهًا عامًا متزايدًا ومعنويًا إحصائيًا عند مستوى المعنوية المألوف بمعدل نمو سنوي متزايد بلغ نحو 12٪، حيث بلغت قيمة المحسوبة نحو 27.71، وهي أكبر من مثيلتها الجدولية عند مستوي معنوية ٠,٠١، كما بلغت قيمة معامل التحديد R^2 نحو ٠,٦٨١، مما يعني أن نحو ٦٨,١٪ من التغيرات يعكسها عنصر الزمن.

ثانياً- تطور قيمة صادرات مصر الكلية:

تبين من بيانات جدول رقم (٤)، أن متوسط قيمة صادرات مصر الكلية بلغ نحو ٢٣٥٩٦,١ مليون دولار خلال الفترة

٢٠٠٥-٢٠٢٠، بحد أقصى بلغ نحو ٣٠٧٩٠ مليون دولار في عام ٢٠٢٠ يمثل نحو ١٣٠,٥٪ من المتوسط، وحد أدنى بلغ نحو ١٠٦٦٠ مليون دولار في عام يمثل نحو ٤٥,٢٪ من المتوسط العام.

ويتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لتطور قيمة صادرات مصر الكلية، تبين من بيانات جدول رقم (٢-١٢)، أنها تتخذ اتجاهًا عامًا متزايدًا ومعنويًا إحصائيًا عند مستوى المعنوية المألوف بمعدل نمو سنوي متزايد بلغ نحو ٤٪، حيث بلغت قيمة F المحسوبة نحو ٧,٠٩، وهي أكبر من مثيلتها الجدولية عند مستوي معنوية ٠,٠٥، كما بلغت قيمة معامل التحديد R^2 نحو ٠,٣٥٣، مما يعني أن نحو ٣٥,٣٪ من التغيرات يعكسها عنصر الزمن.

ثالثاً- تطور قيمة واردات الصناعات الغذائية المصرية:

اتضح من بيانات جدول رقم (٤)، أن متوسط قيمة واردات الصناعات الغذائية المصرية بلغ نحو ١٠١٧٧,٥ مليون دولار خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٢٥، بحد أقصى بلغ نحو ١٥٠٨٠ مليون دولار في عام ٢٠٢٠ يمثل نحو ١٤٨,٢٪ من المتوسط، وحد أدنى بلغ نحو ٣٢٨٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٣ يمثل نحو ٣٢,٢٪ من المتوسط العام، كما تساهم الواردات بالقطاع الغذائي من إجمالي الواردات الكلية بنسبة ١٨,١٧٪ كمتوسط للفترة ٢٠٠٥-٢٠٢٥، بحد أقصى ٢١,٥٥٪ عام ٢٠١٢، وحد أدنى ١٤,١٦٪ عام ٢٠٠٩.

ويتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لتطور قيمة واردات الصناعات الغذائية المصرية، تبين من بيانات جدول رقم (٥)، أنها تتخذ اتجاهًا عامًا متزايدًا ومعنويًا إحصائيًا عند مستوى المعنوية المألوف بمعدل نمو سنوي متزايد بلغ نحو 10٪، حيث بلغت قيمة F المحسوبة نحو ٣٦,٥٧، وهي أكبر من مثيلتها الجدولية عند مستوي معنوية ٠,٠١، كما بلغت قيمة معامل التحديد R^2 نحو ٠,٧٣٨، مما يعني أن نحو ٧٣,٨٪ من التغيرات يعكسها عنصر الزمن.

رابعاً- تطور قيمة واردات مصر الكلية:

اتضح من بيانات جدول رقم (٤)، أن متوسط قيمة واردات مصر الكلية بلغ نحو ٥٤٧١٠,٩ مليون دولار خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٢٥، بحد أقصى بلغ نحو ٧٣٩٨٠ مليون دولار في عام ٢٠٢٠ يمثل نحو ١٣٥,٢٪ من المتوسط، وحد أدنى بلغ نحو ١٩٨٤٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٣ يمثل نحو ٣٦,٣٪ من المتوسط العام.

جدول رقم (٤): تطور قيمة الصادرات والواردات والميزان التجاري للصناعات الغذائية في مصر خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٢٠.

القيمة بالمليون دولار

السنوات	قيمة صادرات الصناعات الغذائية المصرية	قيمة صادرات مصر الكلية	% من الصادرات الكلية	قيمة واردات الصناعات الغذائية المصرية	قيمة واردات مصر الكلية	% من الواردات الكلية
2005	859	10660	8.06	3580	19840	18.04
2006	721	13760	5.24	3280	20680	15.86
2007	1133	16210	6.99	4580	27100	16.90
2008	2411	26340	9.15	7760	53000	14.64
2009	3302	23190	14.24	6390	45120	14.16
2010	3452	26890	12.84	8450	53440	15.81
2011	3524	30790	11.45	11210	59290	18.91
2012	4027	29460	13.67	15080	69970	21.55
2013	4869	28780	16.92	13650	66640	20.48
2014	4733	26800	17.66	12500	71300	17.53
2015	4442	21230	20.92	13450	73980	18.18
2016	4453	22340	19.93	13840	66900	20.69
2017	4488	26026	17.24	12420	63750	19.48
2018	4478	26145	17.13	13121	64899	20.22
2019	4500	25321	17.77	13351	64754	20.62
2020	3419	25427	13.45	13539	76791	17.63
المتوسط	3426.13	23596.1	13.92	10177.5	54710.9	18.17
الحد الأقصى	4869	30790	20.92	15080	73980	21.55
الحد الأدنى	721	10660	5.24	3280	19840	14.16

المصدر: جُمعت وحُسبت من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرات متفرقة. القيم ما بين الأقواس قيم سالبة.

جدول (٥): معادلات الاتجاه الزمني لتطور قيمة صادرات وواردات الصناعات الغذائية المصرية والكلية خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٢٠.

المتغيرات	المعادلة	مقدار النمو	R ²	F
قيمة صادرات الصناعات الغذائية المصرية	$\hat{Y}_{ti} = e^{7.02 + 0.12 X_{ti}}$ (33.77)* (5.23)*	12	0.681	27.71*
قيمة صادرات مصر الكلية	$\hat{Y}_{ti} = e^{9.71 + 0.04 X_{ti}}$ (70.61)* (2.66)**	4	0.353	7.09**
قيمة واردات الصناعات الغذائية المصرية	$\hat{Y}_{ti} = e^{8.30 + 0.10 X_{ti}}$ (55.24)* (6.05)*	10	0.738	36.57*
قيمة واردات مصر الكلية	$\hat{Y}_{ti} = e^{10.19 + 0.08 X_{ti}}$ (67.79)* (4.87)*	8	0.646	23.69*

** = معنوي عند مستوى معنوية ٠,٠١.

القيمة بين القوسين تشير إلى قيمة (t) المحسوبة.

* = معنوي عند مستوى معنوية ٠,٠٥.

\hat{Y}_i = القيمة التقديرية للمتغير التابع.

X_i = الزمن، $i = (1, 2, 3, \dots, 20)$.

R^2 = معامل التحديد

المصدر: حسب من نتائج التحليل الإحصائي لبيانات جدول رقم (٤).

وتستخدم لمعرفة مقدرة المنشأة على مقابلة إلتزاماتها الجارية بسرعة وبدون صعوبات، وقد جرى العرف على إعتبار النسبة (1:2) هي نسبة التداول النموذجية (وهذا يعنى أن المنشأة لها المقدرة على دفع إلتزاماتها الجارية بالكامل حتى إذا لم تتمكن إلا من تحقيق 50% من قيمة أصولها المتداولة).

ويتضح من جدولي (٦)، (٧) أن متوسط نسبة التداول بين قيمة الأصول المتداولة والخصوم المتداولة هي 1.19 مرة، بحد أقصى قُدر بحوالي 1.73 في عام 2021 وحد أدنى قُدر بحوالي 1.01 مرة في عام 2019 مما يدل علي انخفاض قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المالية قصيرة الأجل.

ويرجع الإنخفاض في تلك النسبة إلي الإنخفاض النسبي في بنود الأصول المتداولة (مخزون، عملاء، أوراق قبض، مدينون، حسابات مدينة، نقدية بالبنوك والصندوق) عن قيمة خصومها المتداولة.

٢- نسبة التداول السريعة

وهي عبارة عن الأصول المتداولة - المخزون مقسوماً على الإلتزامات المتداولة، وهي تختص بتحديد مدى قدرة الشركة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل من أصولها المتداولة التي تمتاز بسرعة تحولها إلى النقدية، بحيث تستبد المخزون لبطئ تحولها إلى نقدية، وكذلك تستبد المصروفات المدفوعة مقدماً، وأن النسبة المعيارية المقبولة 1:1.

ويتضح من جدولي (٦)، (٧) أن متوسط نسبة التداول السريعة بين (الأصول المتداولة - المخزون) مقسوماً على الخصوم المتداولة هي 1.13 مرة بحد أقصى قُدر بحوالي 1.64 مرة في عام 2021 وحد أدنى قُدر بحوالي 0.960 مرة في عام 2018.

وقد يرجع انخفاض تلك النسبة إلى ارتفاع قيمة المخزون وانخفاض النقدية بالنسبة للخصوم المتداولة، ويشير انخفاض تلك النسبة إلي عدم قدرة الشركة على الوفاء بإلتزاماتها المالية قصيرة الأجل وذلك يعيق استمرار النشاط الإنتاجي للشركة.

ويتقدير معادلة الإلتجاه الزمني العام لتطور قيمة واردات مصر الكلية، تبين من بيانات جدول رقم (٥)، أنها تتخذ اتجاهاً عاماً متزايداً ومعنوي إحصائياً عند مستوى المعنوية المألوف بمعدل نمو سنوي متزايد بلغ نحو ٨٪، حيث بلغت قيمة F المحسوبة نحو ٢٣,٦٩، وهي أكبر من مثيلتها الجدولية عند مستوي معنوية ٠,٠١، كما بلغت قيمة معامل التحديد R^2 نحو ٠,٦٤٦، مما يعني أن نحو ٦٤,٦٪ من التغيرات يعكسها عنصر الزمن.

ثانياً: تقييم الأداء المالي

التقييم المالي من أهم الأساليب التي يمكن استخدامها للحكم على مدى نجاح أو فشل السياسات التي ترسمها الشركات، وكذلك الحكم على مدى كفاءة إدارة كل شركة. (سالم، وآخرون، ٢٠٢٠).

وتُعد المعلومات التي يمكن الحصول عليها من البيانات المالية والمحاسبية الصادرة من الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر المصدر الرئيس الذي تعتمد عليه الشركات في زيادة قدرتهم على تنفيذ الاستراتيجية الموضوعية مسبقاً. (شهاب، ٢٠١٥)، ويعتبر التحليل المالي من أهم وسائل التحليل المستخدم في دراسة المركز المالي والإئتمان للمشروعات وتقييم الأداء لها والحكم على نتائج أعمالها. (سالم، وآخرون، ٢٠٢٠).

المؤشرات المالية

تم الاستناد إلى المؤشرات والنسب المالية لتقييم الأداء المالي لشركة مطاحن وسط وغرب الدلتا وذلك خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠٢١، وسيتم استعراضها على النحو التالي:

أولاً: نسب السيولة والجدارة الائتمانية

تشير السيولة عموماً إلي قدرة المنشأة على مقابلة إلتزاماتها الجارية عندما يحين ميعاد استحقاقها، بمعنى أن الأصول التي تكون رأس المال تتحول إلي نقدية والتي بدورها تستخدم في سداد تلك الإلتزامات قصيرة الأجل.

١- نسبة التداول

وهي عبارة عن خارج قسمة الأصول المتداولة على الإلتزامات المتداولة، وهي تقيس مدى قدرة الشركة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل من أصولها المتداولة، وتعتبر الزيادة في هذه النسبة مؤشر إيجابي على قدرة السداد في الأجل القصير.



شكل (١): أنواع النسب المالية المستخدمة في التحليل المالي.

جدول (٦): قائمة الميزانية لشركة مطاحن وسط وغرب الدلتا بالمليون جنيه خلال الفترة (2017-2021).

القيمة (بالمليون جنيه)

السنة	2017	2018	2019	2020	2021
الأصول الثابتة	260	268	264	275	280
صافي الأصول الثابتة	256	262	54	266	259
المخزون	60	56	272	65	82
النقدية	320	180	272	310	325
إجمالي الأصول المتداولة	1162	1132	1154	1390	1660
إجمالي الأصول	1377	1350	1390	1840	1880
إجمالي الإلتزامات المتداولة	1320	1120	1140	1050	962
رأس المال العامل	24	26	23	21.5	24.6
إجمالي الأستثمار	490	491.5	492.6	488	476
حقوق الملكية	210	245	260	280	292
إلتزامات طويلة الأجل	200	168	145	270	240
إجمالي الإلتزامات	1520	1288	1285	1320	1225
رأس المال المستثمر	410	413	405	550	532
قيمة المبيعات	740	772	795	805	820
تكلفة المبيعات	240	300	305	315	320
صافي مبيعات إنتاج تام	182	184	602	210	220
صافي الربح او الخسارة	256	276	290	192	196

المصدر: جُمعت وحُسبت من ميزانية شركة مطاحن وسط وغرب الدلتا بيانات غير منشورة.

٣- صافي رأس المال العامل المتداولة، وتدل زيادته على مدى قدرة الشركة على السداد في الأجل القصير.

وهي الاصول المتداولة - الإلتزامات المتداولة ويمثل صافي رأس المال العامل فائض الأصول المتداولة عن الخصوم

ويدل ذلك على عدم قدرة الشركة على السداد في الأجل القصير.

ثانياً: مؤشرات الكفاءة الإدارية (نسب النشاط)

وهذه تختص بقياس مدى كفاءة الشركة في إدارة واستخدام الموجودات المتاحة لديها (المخزون والمدينون)، لتوليد المبيعات وتحقيق الربح، وفيما يلي بعض مؤشرات نسب النشاط.

١- معدل دوران المخزون:

يتضح من جدول (٦)، (٧) أن عدد المرات التي يتحول فيها المخزون إلي المبيعات هي 4.75 مرة، بحد أقصى قدر بحوالي 5.64 مرة في عام 2019 وحد أدنى قدر بحوالي 3.95 مرة في عام 2021 ويرجع الإرتفاع النسبي لعدد المرات التي يتحول فيها المخزون إلي مبيعات إلي زيادة نشاط الشركة وكفاءة إدارة التسويق، وبقسمة عدد أيام السنة (365) على معدل دوران المخزون تبين أنها حوالي 77 يوم تقريباً وهي عدد الأيام اللازمة لبيع المخزون.

ويتضح من جدول (٦)، (٧) أن متوسط صافي رأس المال العامل والمتمثلة في الأصول المتداولة مطروحاً منها الخصوم المتداولة هي 181.2 بحد أقصى قدر بحوالي 698 في عام 2021 وحد أدنى قدر بحوالي 158- في عام 2017 ويدل ذلك على عدم قدرة الشركة على السداد في الأجل القصير.

٤- نسبة رأس المال العامل:

تقيس هذه النسبة مقدار السيولة نسبة إلي صافي المبيعات بمعنى كام ساهم الجنيه الواحد من صافي المبيعات في توفير سيولة ممثلة بالفرق بين الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة. ويتضح من جدول (٦)، (٧) أن متوسط صافي رأس المال العامل والمتمثلة في الأصول المتداولة مطروحاً منها الخصوم المتداولة مقسوماً على صافي المبيعات هي 29.36%، بحد أقصى قدر بحوالي 117.91% في عام 2021 وحد أدنى قدر بحوالي 31.29%- في عام 2017،

جدول (٧): نسب السيولة والنشاط والربحية والمديونية لشركة مطاحن وسط وغرب الدلتا خلال الفترة (2017-2021).

متوسط الفترة	2021	2020	2019	2018	2017	السنة البيان
1.191	1.726	1.324	1.010	1.012	0.885	نسبة التداول
1.132	1.640	1.262	0.964	0.960	0.834	نسب نسبة التداول السريعة
181.2	698	340	14	12	(158)	السيولة صافي رأس المال العامل
29.36	117.91	55.55	2.33	2.29	(31.29)	نسبة رأس المال العامل %
4.75	3.95	4.85	5.65	5.36	4	معدل دوران المخزون
2.16	2.28	2.30	2.28	2.01	1.97	معدل دوران الأصول الثابتة
0.44	0.35	0.44	0.52	0.46	0.43	نسب معدل دوران الأصول المتداولة
0.367	0.315	0.322	0.433	0.389	0.367	النشاط معدل دوران الأصول
1.73	1.54	1.46	1.96	1.87	1.81	معدل دوران رأس المال المستثمر
43.18	33.11	31.37	45.17	52.57	50.69	العائد على المبيعات %
96.35	67.12	68.57	111.54	112.65	121.91	نسب العائد على حقوق الملكية %
54.53	36.84	34.91	71.61	66.83	62.44	الربحية معدل العائد على الإستثمار %
16.15	10.42	10.43	20.86	20.45	18.59	العائد على إجمالي الأصول %
526.94	419.52	471.42	494.23	525.72	723.81	نسبة إجمالي الخصوم إلي حقوق الملكية %
87.02	65.16	71.74	92.45	95.41	110.38	نسب نسبة إجمالي الخصوم إلي إجمالي الأصول %
445.73	329.45	375	438.46	457.14	628.57	النشاط نسبة إجمالي الخصوم المتداولة إلي حقوق الملكية %
98.41	112.74	105.26	98.48	93.51	82.03	نسبة حقوق الملكية إلي صافي الأصول %

المصدر: جمعت وحسبت من جدول رقم (٦). القيم بين القوسين هي قيم سالبة.

٥- معدل دوران رأس المال المستثمر

يوضح مدى استخدام رأس المال المستثمر في توليد المبيعات، ويحسب بقسمة قيمة المبيعات على مجموع الالتزامات طويلة الأجل وحقوق الملكية، وارتفاع هذا المعدل يعد دليلاً على زيادة العائد الذي تحققه المنشأة على مجموع الأموال المستثمرة.

ويتضح من جدول (٦)، (٧) أن متوسط معدل رأس المال المستثمر قُدر بحوالي 1.73 مرة تقريباً ، بحد أقصى قُدر بحوالي 1.96 مرة في عام 2019، وحد أدنى قُدر بحوالي 1.64 مرة في عام 2020، ويعكس هذا الإنخفاض إلى العائد الذي لم تتمكن الشركة من تحقيقه على مجموع الأصول المستثمرة فيها.

ثالثاً: نسب الربحية

١- **العائد على المبيعات:** توضح إلي أي مدى يمكن أن ينخفض سعر الوحدة قبل أن تتحمل المنشأة خسارة، وكلما زادت هذه النسبة دلت على القدرة الإدارية في خفض التكاليف أو زيادة حجم المبيعات أو تحمل المخاطرة من انخفاض أسعار البيع، ويتضح من جدول (٦)، (٧) أن متوسط العائد على المبيعات قُدر بحوالي 43.18%، بحد أقصى قُدر بحوالي 52.57% في عام 2018 وحد أدنى قُدر بحوالي 31.37% في عام 2020 وقد يرجع ارتفاع هذا العائد إلي قدرة الإدارة على خفض التكاليف وزيادة حجم المبيعات وتحمل المخاطرة من انخفاض سعر البيع.

٢- العائد على حقوق الملكية

تدل على معدل العائد الذي تحققه المنشأة على رأس المال الممتلك، وكلما زادت هذه النسبة دلت على قدرة المنشأة على تحقيق عائد نتيجة لتحملها مخاطر الإستثمار، ويتضح من جدول (٦)، (٧) أن متوسط العائد على حقوق الملكية قُدر بحوالي 96.35%، بحد أقصى قُدر بحوالي 121.91% في عام 2017 وحد أدنى قُدر بحوالي 67.12% في عام 2021 وقد يرجع ارتفاع هذا العائد إلي ارتفاع كفاءة الشركة على تحقيق أرباح مرتفعة على حقوق ملكيتها.

٢- معدل دوران الأصول الثابتة

هو عبارة عن قسمة صافي المبيعات على صافي الأصول الثابتة، ويقاس هذا المؤشر مدى كفاءة إدارة الشركة في استثمار واستخدام مواردها من الأصول الثابتة في سبيل توليد المبيعات.

ويتضح من جدول (٦)، (٧) أن متوسط معدل دوران الأصول الثابتة قُدر بحوالي 2.16 مرة تقريباً، بحد أقصى قُدر بحوالي 2.30 مرة في عام 2020 وحد أدنى قُدر بحوالي 1.97 مرة في عام 2017، ويعكس هذا الإنخفاض لمعدل دوران الأصول الثابتة مدى عدم كفاءة إدارة الشركة في استثمار واستخدام مواردها من الأصول الثابتة في سبيل توليد المبيعات.

٣- معدل دوران الأصول المتداولة

يتم حساب هذا المؤشر بقسمة صافي المبيعات على إجمالي الأصول المتداولة، ويمكن من خلاله تقدير مدى كفاءة إدارة الشركة في استثمار واستخدام مواردها في الأصول المتداولة لتوليد المبيعات، فإذا زادت دلت على كفاءة الإدارة في استخدام أصولها المتداولة لتوليد المبيعات.

ويتضح من جدول (٦)، (٧) أن متوسط معدل دوران الأصول قُدر بحوالي 0.44 مرة تقريباً بحد أقصى قُدر بحوالي 0.52 مرة في عام 2019 وحد أدنى قُدر بحوالي 0.35 مرة في عام 2021 ويعكس هذا الإنخفاض إلى عدم قدرة الشركة على زيادة الطاقة الإنتاجية وزيادة حجم المبيعات.

٤- معدل دوران الأصول

يتضح من جدول (٦)، (٧) أن متوسط معدل دوران الأصول قُدر بحوالي 0.367 مرة تقريباً بحد أقصى قُدر بحوالي 0.433 مرة في عام 2019 وحد أدنى قُدر بحوالي 0.315 مرة في عام 2021 ويعكس هذا الإنخفاض إلى عدم قدرة الشركة على زيادة الطاقة الإنتاجية وزيادة حجم المبيعات.

٣- العائد على الاستثمار

يتضح من جدولي (٦)، (٧) أن متوسط العائد على رأس المال المستثمر قُدر بحوالي 54.53%، بحد أقصى قُدر بحوالي 71.61% في عام 2019 وحد أدني قُدر بحوالي 34.19% في عام 2020 وقد يرجع ارتفاع هذا العائد إلي انخفاض الإلتزامات طويلة الأجل بالشركة وارتفاع التمويل الذاتي لاستثماراتها وارتفاع الأرباح.

٤- العائد على إجمالي الأصول

يتضح من جدولي (٦)، (٧) أن متوسط العائد على إجمالي الأصول قُدر بحوالي 87.02%، بحد أقصى قُدر بحوالي 110.38% في عام 2017، وحد أدني قُدر بحوالي 65.16% في عام 2021، وقد يرجع ارتفاع هذا العائد إلي كفاءة الشركة في استغلال أصولها سواء الثابتة أو المتداولة.

رابعاً: نسب المديونية

١- نسبة إجمالي الخصوم إلي حقوق الملكية: يتضح من جدولي (٦)، (٧) أن متوسط نسبة إجمالي الخصوم إلي حقوق الملكية قُدر بحوالي 526.94%، بحد أقصى قُدر بحوالي 110.38% في عام 2017 وحد أدني قُدر بحوالي 419.52% في عام 2021، وقد يرجع ارتفاع هذا المتوسط السنوي لهذه النسبة إلى انخفاض مقدرة الشركة على تمويل أصولها (المتداولة وغير المتداولة) من مصادرها الذاتية وهذا يشير أن مساهمة الخصوم طويلة وقصيرة الأجل في مصادر التمويل أعلى من مساهمة حقوق المالكين.

٢- نسبة إجمالي الخصوم إلي إجمالي الأصول: يتضح من جدولي (٦)، (٧) أن متوسط نسبة إجمالي الخصوم إلي إجمالي الأصول قُدر بحوالي 87.02%، بحد أقصى قُدر بحوالي 628.57% في عام 2017 وحد أدني قُدر بحوالي 329.45% في عام 2021، وقد يرجع ارتفاع هذا المتوسط السنوي لهذه النسبة إلي ارتفاع نسبة اعتماد الشركة على التمويل الخارجي وهذا مؤشر سلبي من حيث يُضعف المركز المالي للشركة وعدم القدرة على التحكم بقراراتها المالية وبالتالي ارتفاع المخاطر التي يتعرض لها المالكون والمقرضون نتيجة ارتفاع عبء الدين على الشركة.

٣- نسبة الخصوم المتداولة إلي حقوق الملكية: يتضح من جدولي (٦)، (٧) أن متوسط نسبة الخصوم المتداولة إلي حقوق الملكية قُدر بحوالي 445.73%، بحد أقصى قُدر بحوالي 112.74% في عام 2017 وحد أدني قُدر بحوالي 82.03% في عام 2021، وقد يرجع ارتفاع هذا المتوسط السنوي لهذه النسبة إلي انخفاض مقدرة الشركة على تمويل أصولها (المتداولة وغير المتداولة) من مصادرها الذاتية وهذا يشير أن مساهمة الخصوم قصيرة الأجل في مصادر التمويل أعلى من مساهمة حقوق المالكين.

٤- نسبة حقوق الملكية إلي صافي الأصول الثابتة: يتضح من جدولي (٦)، (٧) أن متوسط نسبة حقوق الملكية إلي صافي الأصول الثابتة قُدر بحوالي 98.41%، بحد أقصى قُدر بحوالي 112.74% في عام 2021 وحد أدني قُدر بحوالي 82.03% في عام 2017، الأمر الذي يدل على ارتفاع قدرة المالكين في تمويل الإستثمار في الأصول الثابتة.

خامساً: التحليل المقارن

بدراسة البيانات والإحصاءات الواردة في جدول رقم (٨) تبين ما يلي:

بدراسة معدل الأصول الثابتة تبين أنها حققت معدلات موجبة خلال فترة الدراسة حيث حقق أعلى معدلاتها في عام ٢٠١٧ إذ بلغ نحو ١٧,٤٤% بالمقارنة بال عام السابق له في عام ٢٠١٦، وبدراسة معدل تغيرصافي الأصول الثابتة تبين أنها حققت معدلات موجبة خلال فترة الدراسة ماعدا في عام ٢٠٢١، حيث حقق أعلى معدلاتها في عام ٢٠١٧ إذ بلغ نحو ١٣,٨٤% بالمقارنة بال عام السابق له في عام ٢٠١٦.

بدراسة معدل تغير المخزون تبين أنها حققت معدلات سالبة خلال فترة الدراسة ماعدا في عامي ٢٠٢٠، ٢٠٢١ مما يعكس إنخفاض قيمة المخزون عن العام السابق على الترتيب حيث حقق أعلى معدلاتها في عام ٢٠٢١ إذ بلغ نحو ٢٠,٣٧% بالمقارنة بالعام السابق له في عام ٢٠٢٠، وبدراسة معدل تغير النقدية اتضح أنها حققت معدلات موجبة خلال فترة الدراسة ماعدا في عام ٢٠١٨، حيث حقق أعلى معدلاتها في عام ٢٠١٩ إذ بلغ نحو ٥١,١١% بالمقارنة بالعام السابق له في عام ٢٠١٨.

جدول (٨): معدل التغير في المركز المالي لشركة مطاحن وسط وغرب الدلتا خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠٢١.

السنة	2017	2018	2019	2020	2021
الأصول الثابتة	7.438	3.077	0.746	1.852	1.818
صافي الأصول الثابتة	13.778	2.344	0.763	0.758	(2.632)
المخزون	(3.226)	(6.667)	(3.571)	20.370	26.154
النقدية	0.629	(43.750)	51.111	13.971	4.839
إجمالي الأصول	1.930	(2.582)	1.943	20.451	19.424
إجمالي الأصول	(1.078)	(1.961)	2.963	32.374	2.174
إجمالي الإلتزامات	8.197	(15.152)	1.786	(7.895)	(8.381)
حقوق ملكية	33.758	16.667	6.122	7.692	4.286
إلتزامات طويلة الأجل	8.108	(16.000)	(13.690)	86.207	(11.111)
إجمالي الإلتزامات	4.755	(15.263)	(0.233)	2.724	(7.197)
رأس المال المستثمر	19.883	0.732	(1.937)	35.802	(3.273)
قيمة المبيعات	17.460	4.324	2.979	1.258	1.863
تكلفة المبيعات	13.208	25.000	1.667	3.279	1.587
صافي مبيعات تام	2.642	3.960	14.667	1.661	(3.268)
صافي الربح أو الخسارة	50.588	7.813	5.072	(33.793)	2.083

المصدر: حسابات جدول رقم (٧)، معدل التغير = السنة الحالية - السنة السابقة / السنة السابقة × ١٠٠

الدراسة تبين أنها حققت معدلات سالبة خلال في عامي ٢٠١٩، ٢٠٢١ بينما سجلت معدلات موجبة ببقية فترة الدراسة حيث حققت أعلى معدلاتها في عام ٢٠٢٠ إذ بلغ نحو ٣٥,٨٠% بالمقارنة بالعام السابق له في عام ٢٠١٩، وبدراسة معدل تغير قيمة المبيعات اتضح أنها حققت معدلات موجبة خلال فترة الدراسة حيث حقق أعلى معدلاتها في عام ٢٠١٩ إذ بلغ نحو ١٠,٠٥% بالمقارنة بالعام السابق له في عام ٢٠١٨.

بدراسة معدل تغير تكلفة المبيعات تبين أنها حققت معدلات موجبة خلال فترة الدراسة حيث حقق أعلى معدلاتها في عام ٢٠١٧ إذ بلغ نحو ١٧,٤٦% بالمقارنة بالعام السابق له في عام ٢٠١٦، وبدراسة معدل صافي الربح تبين أنها حققت معدلات موجبة خلال فترة الدراسة ماعدا في عام ٢٠٢٠ حيث حقق أعلى معدلاتها في عام ٢٠١٧ إذ بلغ نحو ٥٠,٥٨% بالمقارنة بالعام السابق له في عام ٢٠١٦.

التوصيات

- ضرورة عمل التحليل المالي المنتظم والدوري للبيانات المحاسبية للشركة للتعرف على نقاط القوة والضعف، ومن ثم استخلاص النتائج التي يتم الإسترشاد بها في اتخاذ القرارات ورسم السياسات التي تختص بمستقبل الشركة .

- انخفاض المتوسط السنوي لكل من نسب التداول والسيولة بحوالي ١,١٩، ١,١٣ مرة على الترتيب، مما يدل على انخفاض قدرة

بدراسة معدل إجمالي الأصول المتداولة تبين أنها حققت معدلات موجبة خلال فترة الدراسة ماعدا في عامي ٢٠١٨، ٢٠١٩ حيث حقق أعلى معدلاتها في عام ٢٠٢٠ إذ بلغ نحو ٢٠,٤٥% بالمقارنة بالعام السابق له في عام ٢٠١٩، وبدراسة معدل إجمالي الأصول تبين أنها حققت معدلات موجبة خلال فترة الدراسة ماعدا في عامي ٢٠١٧، ٢٠١٨ حيث حقق أعلى معدلاتها في عام ٢٠٢٠ إذ بلغ نحو ٣٢,٣٧% بالمقارنة بالعام السابق له في عام ٢٠١٩.

بدراسة معدل حقوق الملكية اتضح أنها حققت معدلات موجبة خلال فترة الدراسة حيث حقق أعلى معدلاتها في عام ٢٠١٧ إذ بلغ نحو ٣٣,٧٥% بالمقارنة بالعام السابق له في عام ٢٠١٦، وبدراسة معدل إلتزامات طويلة الأجل تبين أنها حققت معدلات موجبة خلال في عامي ٢٠١٧، ٢٠٢٠ بينما سجلت معدلات سالبة ببقية فترة الدراسة حيث حققت أعلى معدلاتها في عام ٢٠٢٠ إذ بلغ نحو ٨٦,٢١% بالمقارنة بالعام السابق له في عام ٢٠١٩.

بدراسة معدل إجمالي الإلتزامات تبين أنها حققت معدلات موجبة خلال في عامي ٢٠١٧، ٢٠٢٠ بينما سجلت معدلات سالبة ببقية فترة الدراسة حيث حققت أعلى معدلاتها في عام ٢٠١٧ إذ بلغ نحو ٤,٧٥% بالمقارنة بالعام السابق له في عام ٢٠١٦، وبدراسة معدل رأس المال المستثمر خلال فترة

شهاب، سامح محمد حسن (٢٠١٥): "دور البيانات والمعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات بالشركات الحكومية المصرية (دراسة حالة الشركة العامة للصوامع والتخزين)"، مجلة الإسكندرية للتبادل العلمي، المجلد السادس والثلاثون، العدد الرابع، ص ص ٧٦٤-٧٨٨.

سالم، فتحية رضوان، القبلاوي، مصطفى عبدربه، المرسي، هند السيد (٢٠٢٠): تقييم الأداء والكفاءة الاقتصادية لشركة مطاحن وسط وغرب الدلتا، مجلة العلوم الزراعية المستدامة، مجلد ٤٦، عدد ١، ص ص ٣٧-٤٥.

سالم، فتحية رضوان، فواز، محمود محمد، المرسي، عيسى، إيهاب مصطفى (٢٠٢١): تقييم الأداء المالي للشركة المصرية للغذاء (فرجللو)، مجلة العلوم الزراعية المستدامة، مجلد ٤٧، عدد ٣، ص ص ٤٠٧-٤١٦.

الشركة على الوفاء بإلتزاماتها المالية قصيرة الأجل. مما ينبغي علي الشركة أن تزيد من أصولها المتداولة. - ينبغي على الشركة أن تحقق الاستغلال الكامل للأصول الثابتة بالشركة ورفع حجم المبيعات المتحققة من خلال الدعاية والإعلان وغيرها من وسائل الترويج.

المراجع

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرات متفرقة.

العدوي، رشدي شوقي، نخال، جمال عبدالحمد، إبراهيم، محمود فتحي (٢٠١٩): التقييم الاقتصادي والمالي والبيئي للمزارع السمكية الأهلية بمحافظة كفرالشيخ، مجلة العلوم الزراعية المستدامة، مجلد ٤٥، عدد ٢، ص ص ٧٣-٨٩.

بديوي، إيهاب محمد خيرى (٢٠١٩): "قياس كفاءة الإدارة في عينة من المشروعات الزراعية"، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد وإدارة الأعمال المزرعية، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية.

Evaluating of the Financial Performance of the Central and Western Delta Mills Campany

Mourad Moussa, Fatheya Radwan, Elsayed M. Atallah⁽¹⁾, and Mona Mohamed Tawfik

Agricultural Economics Dept, Faculty of Agriculture, Kafrelsheikh University, Egypt Agricultural Economics

⁽¹⁾Dept, Faculty of Agriculture, Damietta University, Egypt

RESearch aims to study, analyze and evaluate the financial performance of the Central and West Delta Mills Company during the period (2017-2021). From the assessment of the liquidity and Current Ratios, the annual average decrease for each of the trading and liquidity ratios was about 1.19 and 1.13 times, respectively, which indicates a decrease in the company's ability to fulfill its short-term financial obligations. Equity, the return on investment, and the return on total assets by about 43.18%, 96.35%, 54.53%, and 16.15%, respectively. The evaluation of efficiency indicators indicated that the company is efficient in generating sales from its fixed assets, inventory, property rights, invested capital, and low Its efficiency in generating sales from current assets and total assets, as indicated by the assessment of indebtedness indicators, the annual average of the ratio of total liabilities to equity and total liabilities to total assets. Assets, which indicates a decline in the company's ability to finance its assets from its own sources, and the company's reliance on external financing.

Keywords: Financial evaluation, performance evaluation, indicators of financial ratios, profitability, liquidity indicators, efficiency indicators, food industries.